المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية مقترحة لخلق مناصب شغل على مستوى الاقتصاد الجزائري

د. نذير غانية[1]، د.بشيكر عابد[2]، أ. زكريا مسعودي[3]

[1] جامعة الشهيد حمة لخضر/ الوادي ، إيميل: nadhir-ghania@univ-eloued.dz

[2] المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان، ايميل: abedbechikr@yahoo.fr

[3] جامعة الشهيد حمة لخضر/ الوادي، ايميل: pr.zakariamessaoudi@gmail.com

تاريخ الاستلام: 19 /2018/12 تاريخ القبول: 28 /2018/12

ملخص:

بهدف التخفيف من شدة البطالة ومحاولة التحكم فيها، سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اقتصاديا ودورها في التوظيف والحفاظ على مناصب العمل، كما تعالج الدراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر ومساهمتها في الاقتصاد والمشاكل التي تعترضها، إضافة الى ذلك سنحاول عرض واقع البطالة في الجزائر والإجراءات المتخذة للتخفيف منها، ومن ثمة الكشف على مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في توفير واستحداث مناصب عمل، معتمدين في ذلك على اهم الاحصائيات الصادرة من الجهات الرسمية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سياسات التشغيل، البطالة، الاقتصاد الجزائري.

تصنيف **JEL** : EC5.

Résumé:

Afin de réduire la gravité du chômage et le contrôle du chômage, Dans cette étude, nous tenterons de mettre en évidence l'importance des petites et moyennes entreprises (PME) et leur rôle dans l'emploi et le maintien des emplois, L'étude aborde également la situation des petites et moyennes entreprises (PME) en Algérie et leur contribution à l'économie et aux problèmes auxquels elles sont confrontées. En outre, nous essaierons de présenter la réalité du chômage en Algérie et les mesures prises pour l'alléger, Ainsi, la mesure dans laquelle les petites et moyennes entreprises (PME) contribuent à la création et à la création d'emplois, S'appuyant sur les statistiques les plus importantes publiées par les autorités officielles.

Mots-clés : les petites et moyennes entreprises (PME), Politiques d'exploitation, le chômage, l'économie algérienne.

Codes de classification de Jel: EC5.

مقدمة:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم منها والنامي على حد سواء وذلك انطلاقا من الدور الحيوي للمؤسسات في تحقيق الأهداف المسطرة لهذه الدول، ويعتبر دعم وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة لإرساء التنمية وانجاز هذه الصناعات لأهدافها الرئيسية في مختلف المجالات، ومن بينها مجال التشغيل، واستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة بمستوياتها المهارية المختلفة بهدف القضاء على البطالة التي تعتبر من أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تهدد اقتصاديات دول العالم بوجه عام والدول النامية بوجه خاص.

ولقد تفاقمت البطالة بالجزائر وبلغت معدلات كبيرة نتيجة تراجع سياسة الاستثمارات التي كانت منتهة في ظل الاقتصاد الموجه ووفرة الإيرادات البترولية قبل انخفاض أسعارها، وبسبب ضغوطات اعداد كبيرة من البطالين والمسرحين من العمل اتخذت عدة إجراءات للتخفيف من البطالة وتفعيل سوق العمل عبر برامج مكلفة بها هيئات رسمية، لكن بقيت مساهمتها ضعيفة حتى وان سجلت توع من التحسن في التوظيف خلال السنوات الأخيرة، حيث خفت معدلات البطالة مع بقاء مناصب العمل المستحدثة غير دائمة، و لقد زاد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد ان فرضت وجودها على اكثر من صعيد، وفي كثير من الدول وأصبح لدى كثير من المسؤولين قناعة بضرورة دعم هذا النوع من المؤسسات، بتأسيس أجهزة تنظمها وتمولها، وتقدم لها تسهيلات واعانات بهدف إرساء دعائمها وقواعدها، حيث اكد هذا القطاع فعاليته في التنمية الاقتصادية والمساهمة في التوازن الجهوي بين المناطق والتخفيف من حدة البطالة، ومن أجل ذلك فقد قمنا بإعداد هذه الدراسة بهدف التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك البطالة في الجزائر، ثم التعرض الى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل وتأثيرها على حجم البطالة، وفي الأخير الخروج بأهم النتائج والتوصيات التي من شأنها أن تخفض حجم البطالة في الجزائر.

من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب شغل ودورها في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى اربع محاور كالتالي:

أولا: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؛

ثانيا: تطورات سوق العمل في الجزائر؛

ثالثا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التأثير على حجم التشغيل في الجزائر.

المحور الأول: و اقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر:

سنتطرق في هذا العنصر إلى الهيئات المدعمة وكذا توزيع وتطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مركزين على الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016.

أولا: الهيئات المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر:

من أجل النهوض بالمشروعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضعت الدولة الجزائرية مؤسسات وهيئات حكومية متخصصة أهمها:

1. الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار (ANDI)*:

1.1: لمحة على الوكالة:

لقد أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المادة 21 من الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار وبموجبه حدد مبادئ وأساليب تشجيع وحرية الاستثمار في الجزائر[1]،وقد أنشئت لتعويض الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الاستثمار (APSI)** ، التي أنشئت وفقا لما نصت عليه المادة 07 من قانون الاستثمارات لسنة 1993[2] ،وانطلق نشاطها في مارس 1995.

2.1: حصيلة نشاط الوكالة في سنة 2016:

الجدول (01): مساهمة المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة (ANDI) في توفير مناصب الشغل لسنة 2016

القطاع	عدد المشاريع		قيمة المشروع (مليون دج)		عدد مناصب الشغل	
	العدد	النسبة	القيمة	النسبة	العدد	النسبة
النقل	**2061**	**28.68**	**119162**	**06.48**	**13683**	**08.32**
البنـــــاء والأشـــــغال	**912**	**12.69**	**92621**	**05.04**	**15204**	**09.25**
الصناعة	**2509**	**34.92**	**1116955**	**60.74**	**94134**	**57.25**
الخدمات	**1054**	**14.67**	**191691**	**10.42**	**18119**	**11.02**
السياحة	**298**	**04.15**	**203560**	**11.07**	**15647**	**09.52**
الصحة	**142**	**01.98**	**47525**	**02.58**	**3981**	**02.42**
الفلاحة	**209**	**02.91**	**67530**	**03.67**	**3646**	**02.22**
المجموع	**7185**	**100**	**1839044**	**100**	**164414**	**100**

La Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique, N°30, mais 2017, P18.

من خلال تحليلنا للجدول أعلاه نلاحظ أن عدد إجمالي المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة كان 7185 مشروع بقيمة إجمالية تقدر بـ 1839044 مليون دج و164414 منصب عمل. أما على مستوى القطاعات فيبين سيطرة قطاع الصناعة بـ

* - *Agence Nationale de Développement de l'Investissement*

**- *Agence Nationale de Promotion de l'Investissement*

2509 مشروع أي بنسبة 34.92 % من إجمالي عدد المشاريع، وبقيمة إجمالية للمشاريع قدرت بـ 1116955 مليون دج حيث مثلت نسبة 60.74 % من إجمالي قيمة المشاريع، ووفرت 94134 منصب عمل أي بنسبة 57.25 % من إجمالي عدد مناصب الشغل الذي وفرتها المشاريع المدعمة من طرف الوكالة في سنة 2016. ثم يأتي بدرجة ثانية كل من قطاع النقل، والخدمات، والبناء والأشغال العمومية، والخدمات.

أما بقية القطاعات الأخرى (السياحة، الصحة، الفلاحة) فقد استحوذت في مجملها على 958 مشروع أي بنسبة إجمالية تقدر بـ 4.85 % من إجمالي عدد المشاريع، ووفرت 23274 منصب عمل فقط.

2. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ):

1.2: لمحة على الوكالة:

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 02 جويلية 1996 والذي يحدد الإطار العام لدعم تشغيل لشباب[3]، فكما جاء في المادة (02) من هذا المرسوم أن دعم الشباب يتم من خلال:

- تشجيع إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات من قبل الشباب ذوي المشاريع.
- تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب[4].

2.2: حصيلة نشاط الوكالة في سنة 2016:

الجدول (02): توزيع الشهادات المسلمة، ووضعية المؤسسات المصغرة الممولة من طرف الوكالة (ANSEJ) لسنة 2016

قطاعات النشاط	عدد الشهادات المسلمة*	عدد المشاريع**	قيمة المشروع (مليون دج)	عدد المناصب الشغل
الخدمات	229906	105754	338511.31	245959
الزراعة	130124	53488	193249.46	126478
الصناعة التقليدية	78956	42621	109526.10	125520
الصناعة	60908	24547	111185.15	71442
نقل المسافرين	29199	18985	46624.69	43679
نقل البضائع	73432	56530	145557.15	96237
البنـــــاء والأشـــــغال	47213	32284	127727.70	94457
نقل المجمدات	23295	13385	33760.56	24132
الصيانة	7020	9359	23650.77	21474
الأعمال الحرة	11799	9456	22124.71	21330
الصيد	2259	1127	7467.97	5536
الري	1495	544	3190.80	2020
المجموع	695606	367980	1156606.45	878264

الملاحظة: (*) يقصد بالشهادات المسلمة الموافقة على التمويل من طرف الوكالة. (**) عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة.

La Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique, N°30, mais 2017, P25.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع الخدمات تحصل على اكبر عدد من الشهادات المسلمة بـ 22906 شهادة، بينما نالت قطاعات (الأعمال الحرة، الصيانة، الصيد، الري) أقل عدد من الشهادات المسلمة من طرف الوكالة، كما وضح لنا الجدول

وضعية المؤسسات الممولة من طرف الوكالة، حيث نال قطاع الخدمات كذلك على أكبر عدد من المشاريع الممولة بـ 105754 مشروع بما يقابلها 245959 منصب شغل، وجاء كل من قطاع نقل البضائع، الزراعة، الصناعة التقليدية، البناء والاشغال العمومية، الصناعة متقارب في عدد المشاريع الممولة بـ 56530، 53488، 42621، 32284، 24547 على التوالي. أما باقي القطاعات الأخرى فقد تحصلت على عدد أقل من المشاريع الممولة مقارنة بالقطاعات السابقة بقيمة إجمالية تقدر بـ 52856 مشروع من مجموع المشاريع الممولة.

3. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

1.3: لمحة على الوكالة:

أعطيت إشارة انطلاق منظمة جديدة للقرض المصغر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13[5] والمرسوم التنفيذي رقم 04-14[6] والقرض المصغر يخص النساء الماكثات بالبيت، أو الفئات بدون دخل، أو تلك التي لها مداخيل غير ثابتة، أو غير منتظمة لاقتناء مواد أولية لا تتجاوز قيمتها 30000 دج تسترجع في مدة لا تتجاوز 15 شهر، وهو كذلك سلفة يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهر موجه للمشاريع التي تتراوح كلفتها من 50000 إلى 400000 دج، ويسمح باقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في ممارسة نشاط أو حرفة ما[7].

2.3: حصيلة نشاط الوكالة في سنة 2016:

الجدول (03): توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة (ANGEM) لسنة 2016

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	النسبة (%)	القيمة الممنوحة (دج)	عدد المناصب الشغل
الزراعة	111351	14.18	6681431162.81	/
الصناعات الصغيرة	302578	38.53	14266397322.82	/
البنـــــاء والأشـــــغال	66884	08.52	5118075073.30	/
الخدمات	164013	20.88	14772297657.04	/
الصناعات التقليدية	136746	17.41	7140112444.45	/
التجارة	2971	00.38	726155444.04	/
الصيد	774	00.10	85455795.04	/
المجموع	785317	100	48789924867.33	1177976

La Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique, N°30, mais 2017, PP 47-48.

يبين الجدول أعلاه أن عدد إجمالي المشاريع الممولة من طرف الوكالة بلغ 785317 مشروع بقيمة إجمالية تقدر بـ 48789924.8 مليار دج و1177976 منصب عمل. أما على مستوى القطاعات فكانت أكبر نسبة من القروض منحت لقطاع الصناعات الصغيرة بنسبة تقدر 38.53 % من إجمالي عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة، ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة 20.88 %، ثم

كل من قطاعي الصناعات التقليدية والزراعة بنسبة تفوق 14 % لكل واحد منهما، أما قطاع البناء والأشغال العمومية والتجارة والصيد فنالوا اجمالا نسبة أقل من 9 %.

4. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة المتوسطة (FGAR):

1.4: لمحة على الصندوق:[8]

مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 الصادر بتاريخ 11 نوفمبر 2002، وانطلق نشاطه الفعلي في مارس 2004. ومن مهامه التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات التالية: إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، أخذ مساهمات.

2.4: حصيلة نشاط الصندوق في سنة 2016:

قدر عدد الشهادات الضمان الممنوحة من قبل الصندوق في سنة 2016 بحوالي 964 شهادة، بينما المشاريع الممنوح والممولة من طرفه فقد بلغ عددها 714 مشروع بقيمة إجمالية قدرت بـ 66452952 مليون دج، حيث وفرت تلك المشاريع 29178 منصب عمل[9] .

5. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

1.5: لمحة على الصندوق:[10]

تم انشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، كما يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير الكلف بالضمان الاجتماعي، ويهدف الى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال ان تتعدى مدة التكفل المحسوبة 36 شهرا، وهذا التعويض غير معفى من اقتطاع الضمان الاجتماعي، كما يساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير احداث اعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم.

2.5: حصيلة نشاط الصندوق في سنة 2016: ويمكن تلخيصها في الجدول الموالي والذي يوضح مساهمة المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة (CNAC) في توفير مناصب الشغل لسنة 2016

الجدول (04): مساهمة المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة (CNAC) في توفير مناصب الشغل لسنة 2016

القطاع	عدد المشاريع		قيمة المشروع (مليون دج)		عدد مناصب الشغل	
	العدد	النسبة	القيمة	النسبة	العدد	النسبة
الزراعة	17513	12.63	68610.87	15.25	42322	14.66
الصناعات التقليدية	11886	08.57	37029.45	08.23	31222	10.81
البنـــــاء والأشـــــغال	8080	05.82	32164.07	07.15	25992	09.00
الري	321	00.23	2261.61	00.50	1108	00.38
الصناعة	10740	07.74	47963.17	10.67	31317	10.85
الصيانة	795	00.57	2249.56	00.50	1910	00.66
الصيد	404	00.29	2784.59	00.62	1462	00.51
الاعمال الحرة	831	00.60	2970.57	00.66	1813	00.63
الخدمات	30111	21.71	106551.9	23.69	63430	21.97
نقل البضائع	45844	33.05	118366.733	26.32	69662	24.13
نقل المسافرين	12191	08.79	28844.08	06.41	18483	06.40
المجموع	138716	100	449796.6	100	288721	100

La Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique, N°30, mais 2017, P26.

يوضح الجدول أعلاه أن عدد إجمالي المشاريع المصرح بها من طرف الصندوق كان 138716 مشروع بقيمة إجمالية تقدر بـ 449.7 مليار دج و288721 منصب عمل. أما على مستوى القطاعات فيبين سيطرة قطاع نقل البضائع بـ 45844 مشروع أي بنسبة 33.05 % من إجمالي عدد المشاريع، وبقيمة إجمالية للمشاريع قدرت بـ 118.3 مليار دج حيث مثلت نسبة 26.32 % من إجمالي قيمة المشاريع، ووفرت 69662 منصب عمل أي بنسبة 24.13 % من إجمالي عدد مناصب الشغل الذي وفرتها المشاريع المدعمة من طرف الصندوق في سنة 2016.

6. صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-PME):

1.6: لمحة على الصندوق:[11]

انشئ صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004، الا انه بدأ نشاطه الفعلي في السداسي الثاني لعام 2006، ومن أهدافه تقديم الضمانات للبنوك ومؤسسات القرض لتعويض القروض البنكية التي تقدمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل كل استثماراتها للإنتاج والخدمات الرامية إلى خلق، توسيع أو تجديد أجهزة الشركة وهذا في حالة العجز عن تسديد الديون.

2.6: حصيلة نشاط الصندوق في سنة 2015:

الجدول (05): مساهمة المشاريع المصرح بها من طرف الوكالة (CGCI-PME) في توفير مناصب الشغل لسنة 2015

القطاع	عدد المشاريع		قيمة المشروع (دج)		عدد مناصب الشغل	
	العدد	النسبة	القيمة	النسبة	العدد	النسبة
الزراعة	234	31.49	6620496	21.82	4107	36.93
الصناعات التقليدية	84	11.30	1188044	03.92	822	07.39
البنـــــاء والأشـــــغال	315	42.40	18667879	61.52	5078	45.67
الري	56	07.54	2437300	08.03	645	05.80
الصناعة	54	07.27	1430421	04.71	468	04.21
المجموع	743	100	30344140	100	11120	100

La Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique, N°28, mais 2016, PP 42.

في سنة 2015 بلغ إجمالي المشاريع الممولة من طرف الصندوق 743 مشروع بقيمة إجمالية تقدر بـ 30344140 دج و11120 منصب عمل. أما على مستوى القطاعات فكانت أكبر نسبة من المشاريع منحت لقطاع البناء والاشغال العمومية بـ 315 مشروعا، أي بنسبة 42.4 % من إجمالي عدد المشاريع الممنوحة من طرف الصندوق، ثم يليه قطاع الزراعة بنسبة 31.49 %، أما قطاع الري والصناعة فنال كل منهما نسبة لا تتجاوز 8 %.

ثانيا: تعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

1. تطور تعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول (06): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2011-2016

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
اجمالي عدد المؤسسات	659309	711832	777818	852053	934569	1022621
عدد المؤسسات التي تم انشائها خلال السنة	44390	55144	66584	76551	84223	108538

La Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique,(N°30,2017), (N°28,2016), (N°26,2015), (N°24,2014), (N°22,2013), (N°20,2012).

بلغ اجمالي تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نهاية سنة 2016 حوالي 1022621 مؤسسة منها 108538 مؤسسة حديثة تم انشائها على مدار السنة، ومن خلال تتبع التطور السنوي لتعداد العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ هناك زيادة بـ 363312 مؤسسة ما بين 2011 إلى 2012، أي بزيادة تقدر بـ 64.47 %.

2. توزيع تعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوعية المؤسسة:

الجدول (07): توزيع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب نوعية المؤسسة لسنة 2016

نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة			العدد	النسبة (%)
المؤسسات الخاصة	الأشخاص الاعتباريين		575906	56.32
	الأشخاص الطبيعيون	الاعمال الحرة	211083	20.64
		الأنشطة الحرفية	235242	23.00
		المجموع	446325	43.64
	المجموع		1022231	99.96
المؤسسات العامة			390	00.04
المجموع			1022621	100

La Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique, N°30, mais 2017, P08.

من خلال الجدول رقم (07) تبين أن المؤسسات الخاصة قد استحوذت على اكبر عدد ممكن من المؤسسات، حيث قدرت بـ 1022231 مؤسسة، أي بنسبة 99.96 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجود في الجزائر، بينما سجلت المؤسسات العامة عدد ضئيل جدا قدر بـ 390 مؤسسة فقط، أي بنسبة 00.04 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجود في الجزائر وذلك في سنة 2016.

الشكل (01): التوزيع المئوي لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب نوعية المؤسسة سنة 2016

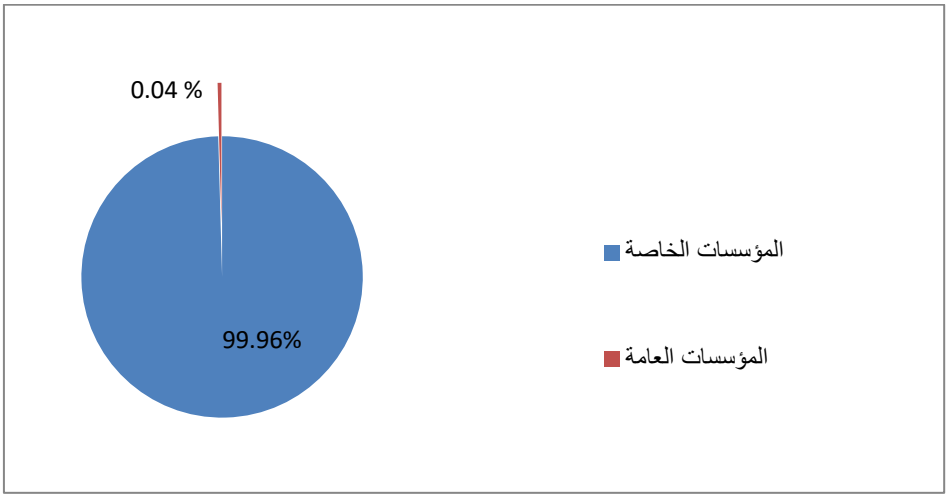

المصدر: من إعداد الباحثين و بالإعتماد على الجدول رقم (07)

3. توزيع تعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي:

من خلال الجدول رقم (08) نجد اختلاف كبير في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات الاقتصادية، فقطاع الخدمات قد استحوذ على اكبر عدد من المشاريع في سنة 2016، ويرجع السبب في ذلك لسياسة الدولة الرامية إلى تطوير هذا القطاع، ثم يأتي قطاع الصناعات التقليدية بدرجة ثانية، ثم قطاع البناء والاشغال العمومية.

الجدول (08): توزيع تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط الاقتصادي للمؤسسة لسنة 2016

نشاط المؤسسة الصغيرة	المؤسسات	المؤسسات	المجموع
الزراعة	**6130**	**181**	**6311**
المحروقات، الطاقة، المناجم	**2767**	**3**	**2770**
البناء والاشغال العمومية	**174848**	**28**	**174876**
الصناعة والتصنيع	**89597**	**97**	**89694**
الخدمات	**513647**	**81**	**513728**
الصناعات التقليدية	**235242**	/	**235242**
المجموع	**1022231**	**390**	**1022621**

La Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique, N°30, mais 2017, PP 10-12.

المحور الثاني: تطورات سوق العمل في الجزائر:

سنحاول في هذا العنصر تتبع أهم التغيرات التي طرأت على سوق العمل الجزائرية، إضافة إلى واقع البطالة في الجزائر، وذلك في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016.

أولا: واقع حجم التوظيف في الجزائر:

في سنة 2016 قدرت عدد الوظائف المنجزة بـ 10845000 منصب عمل، حيث استحوذت فئة الموظفين الدائمين اكبر عدد مناصب العمل بنسبة تفوق 38 % من اجمالي عدد الوظائف المنجزة، أي بـ 4176000 مناصب عمل وهذا حسب توزيع نوع الوظيفة، بينما عند النظر الى التويع من حيث نشاط القطاع نجد ان قطاع الخدمات استحوذ على اكبر عدد مناصب عمل بنسبة 61 % من اجمالي عدد الوظائف المنجزة، أي بـ 6620000 مناصب عمل. اما التوزيع حسب الاطار القانوني فنجد القطاع الخاص مستحوذ على اكبر عدد مناصب عمل بنسبة تقارب 60 % من اجمالي عدد الوظائف المنجزة، أي بـ 6490000 مناصب عمل.

الجدول (09): توزيع عدد الوظائف المنجزة في الجزائر لسنة 2016

الوحدة: ألف منصب عمل

حسب نوع الوظيفة			حسب نشاط القطاع			حسب الاطار القانوني		
	العدد	النسبة		العدد	النسبة		العدد	النسبة
ارباب العمل	3133	28.9	الزراعة	865	08.0	عمومي	4355	40.1
موظفين دائمين	4176	38.5	الصناعة	1465	13.5	خاص	6490	59.9
موظفين مؤقتين	3382	31.2	البناء والاشغال العمومية	1895	17.5	/	/	
الدعم الاسري	154	01.4	الخدمات	6620	61.0	/	/	
المجموع	**10845**	**100**	**المجموع**	**10845**	**100**	**المجموع**	**10845**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين وبالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء *http://www.ons.dz*

ثانيا: و اقع حجم البطالة في الجز ائر:

يبين الجدول رقم (10) أن نسبة البطالة في الجزائر عرفت انخفاض خلال سنة 2016 مقارنة بسنة 2015، حيث سجلت سنة 2006 معدل بطالة 10.5%، أي بـ 1272000 عاطل عن العمل من أصل 12117000 كإجمالي القوى العاملة في الجزائر، ويرجع السبب في ذلك الزيادة في عدد السكان المشتغلون، حيث قدر بـ 10845000 منصب عمل، وهذا التحسن كان بفضل السياسة التي انتهجتها الحكومة الجزائرية في خلق مناصب وفرص عمل.

ورغم اختلاف تعريف وطرق قياس البطالة والمشاكل المرتبطة بتباين دقة البيانات، فإن البيانات المتوفرة تظهر ارتفاع معدل البطالة في الجزائر وهذا بالمقارنة مع دول وأقاليم أخرى، وذلك نظرا إلى أن النمو المرتفع في حجم قوى العمل خلال السنوات الأخيرة لم يقابله نمو اقتصادي بالوتيرة ذاتها، مما أدى إلى عدم مواكبة معدلات التوظيف للزيادة الهائلة في عرض العمل. ونتيجة لاستمرار الضغوط على سوق العمل الجزائري من جراء تراكمات الفجوة بين معدلات نمو حجم القوى العمل من ناحية ومعدلات التوظيف من ناحية أخرى، مما يعني على الحكومة الجزائرية مضاعفة المستوى الحالي للتشغيل بانتهاج سياسات فعالة وهذا للقضاء على البطالة .[12]

الجدول (10): توزيع السكان الناشطون والبطالون عن العمل في الجزائر للفترة 2011-2016

الوحدة: العدد (ألف منصب عمل) النسبة (%)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
						العدد	النسبة
السكان المشغلون	**9599**	**10170**	**10788**	**10239**	**10594**	**10845**	**89.5**
السكان البطالون*	**1062**	**1253**	**1175**	**1214**	**1337**	**1272**	**10.5**
مجموع السكان الناشطون	**10661**	**11423**	**11964**	**11453**	**11932**	**12117**	**100**

الملاحظة: (*) معدل البطالة (نسبة السكان البطالون)= [عدد العاطلين عن العمل(السكان البطالون) / إجمالي القوى العاملة(مجموع السكان الناشطون)]x100

المصدر: من إعداد الباحثين وبالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء http://www.ons.dz

المحور الثالث: تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجم التشغيل في الجزائر:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات الاقتصادية الموفرة لمناصب الشغل فهي تتميز بديناميكية متفوقة في مجال دوران مناصب العمل وامتصاص البطالة بالمقارنة مع المؤسسات الكبرى، من خلال إنشاء استثمارات ومشاريع جديدة خاصة ناجحة تعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانيات الذاتية في مجال التسيير والتنظيم والتمويل.[13]

الجدول (11): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر للفترة 2011-2016

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التشغيل الإجمالي في الجزائر	9599000	10170000	10788000	10239000	10594000	10845000
مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل	1724197	1848117	2001892	2157232	2371020	2540698
نسبة المساهمة (%) *	17.96	18.17	18.56	21.07	22.38	23.43

الملاحظة: (*) نسبة المساهمة = [مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل / التشغيل الإجمالي في الجزائر] 100x

La Source: Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique,(N°30,2017), (N°28,2016), http://www.ons.dz (N°26,2015), (N°24,2014), (N°22,2013), (N°20,2012)

من خلال القراءة الأولية للجدول رقم (11) تبين لنا أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل يفوق 20 % من إجمالي السكان المشتغلون في السنوات الثلاثة الاخيرة، حيث كانت أعلى نسبة مساهمة في سنة 2016 بـ 2540698 منصب عمل من أصل 10845000 كإجمالي القوى العاملة المشتغلة في الجزائر، أي بنسبة 23.4 %، وعليه لعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في تخفيض معدل البطالة وهذا من خلال مساهمتها الكبيرة والمتزايد في التشغيل. [أنظر الشكل رقم (02)].

الشكل (02): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل بالجزائر لسنة 2016

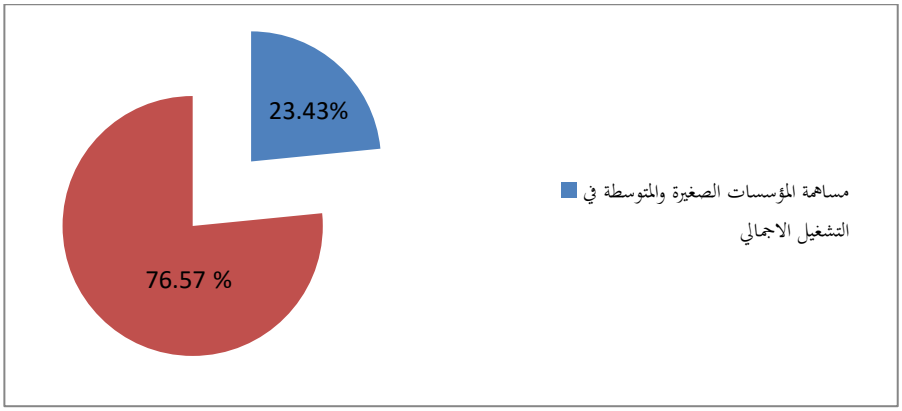

المصدر: من إعداد الباحثين و بالإعتماد على الجدول رقم (11)

الخاتمة:

سيطرت المؤسسات العمومية الكبيرة على الاقتصاد الجزائري ولعقود عدة لكن بعد الانفتاح الرسمي للسوق الجزائري على المنافسة بعد إلغاء احتكار الدولة على التجارة الخارجية والتوجه نحو الخوصصة والقطاع الخاص برز نوع من المؤسسات يسمى بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها مميزات ايجابية تؤهلها للإسهام في تحريك المتغيرات الاقتصادية الكلية نحو الايجاب وخاصة مساهمتها في خلق مناصب الشغل والتقليص من حجم البطالة، حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمام مهمة تحريك عجلة النمو الاقتصادي باعتبارها قاطرة أساسية له وهذا نتيجة عجز المؤسسات الكبرى، فلاحظ اليوم أهمية هذا النوع من المؤسسات في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي لتشكيل حالة إستراتجية في العالم.

☑ **نتائج الدراسة:**

من خلال دراستنا والمتمثلة في إيضاح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التأثير على حجم البطالة كدراسة تطبيقية، توصلنا إلى النتائج التالية:

- تبين أن المشروعات الصغيرة قادرة أيضاً على توفير فرص عمل مباشرة ومؤقتة، ناهيك عن قدرتها على إضافة فرص عمل جديدة غير مباشرة.
- ضعف الاهتمام الأكاديمي بدراسة المشروعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من حيث ندرة وقلة الأبحاث الأكاديمية المتعلقة بهذا الموضوع.
- حداثة الاهتمام الحكومية الجزائرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى التخطيط الاستراتيجي، وإدراك أهميتها في مسيرة التنمية الشاملة.
- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي بالجزائر مثلما هو الشأن لدى جميع البلدان التي حسمت اختيارها في مجال التنمية، ومن اجل النهوض بالتنمية وفرت الدولة العديد من الهيئات والمنظمات الحكومية التي تعمل على دعم ومساعدة هذه المؤسسات.
- تأخذ المؤسسات الخاصة وخاصة الصغيرة والمتوسطة حصة الأسد من حيث عدد المؤسسات، وهذا راجع لقيام الدولة بخوصصة المؤسسات العمومية من أجل الحصول على أرباح أكبر وأوسع.
- إهمال بعض القطاعات ذات المردودية الجدية من الناحية الاقتصادية كالصناعة، إضافة إلى أن هناك قطاعات مازلت حكر عند الدولة كالطاقة والمحروقات.
- ضعف الإجراءات الإدارية والتنفيذية في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الهوامش :

[1] - الجريدة الرسمية، المرسوم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 47، صادرة بتاريخ 22 أوت 2001.

[2] - الجريدة الرسمية، المرسوم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، العدد 64، صادرة بتاريخ 10 أكتوبر 1993.

[3] - الجريدة الرسمية، المرسوم 96-234 المتعلق بدعم وتشغيل الشباب، العدد 41، صادرة بتاريخ 02 جويلية 1996.

[4] - لولاشي ليلي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، ص92.

[5] - الجريدة الرسمية، المرسوم 04-13 المتعلق بجهاز القرض المصغر، العدد 06، صادرة بتاريخ 25 جانفي 2004.

[6] - الجريدة الرسمية، المرسوم 04-14 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، العدد 06، صادرة بتاريخ 25 جانفي 2004.

[7] - الجريدة الرسمية، المرسوم 04-15 المحدد لشروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر ومستواها، العدد 06، صادرة بتاريخ 25 جانفي 2004.

[8] - الجريدة الرسمية، المرسوم 02-373 المضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، العدد 74، صادرة بتاريخ 13 نوفمبر 2002.

[9] -*Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique, N°30, mais 2017.*

[10] - الجريدة الرسمية، المرسوم 94-188 المضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، العدد 44، صادرة بتاريخ 07 جويلية 1994.

[11] - الجريدة الرسمية، المرسوم 04-134 المضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 27، صادرة بتاريخ 28 أفريل 2004.

[12] - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية، الإمارات العربة المتحدة، أبوظبي، 2007، ص187.

[13] - عقبة عبد اللاوي – جوادي نور الدين، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل تنموي لتحقيق عدالة توزيع الفرص الاجتماعية في سوق العمل – حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 19-18 أفريل 2012، ورقلة، ص ص 10-11.

إضافة إلى:

(صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة المتوسطة « *FGAR* ») *http://www.fgar.dz*

(الصندوق الوطني للتامين على البطالة « *CNAC* ») *http:// www.cnac.dz*

(الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار« *ANDI* ») *http://www.andi.dz*

(الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب « *ANSEJ* ») *http://www.ansej.org.dz*

(الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر « *ANGEM* ») *http://www.angem.dz*

(الديوان الوطني للإحصاء « *ONS* ») *http://www.ons.dz*

(صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة « *CGCI-PME* ») *http://www. cgci.dz*

Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique,(N°30,2017), (N°28,2016), (N°26,2015), (N°24,2014), (N°22,2013), (N°20,2012